رأي في خبر

عدد رقم: 58

التاريخ: 25-5-2016

دعوات لإفريقيا لإزالة الحواجز التجارية لدعم النمو

الخبر

(رويترز):

قال مسؤولون أفارقة وأعضاء وفود بالمنتدى الاقتصادي العالمي في رواندا إنه يجب على الاقتصادات الإفريقية تقليل الحواجز التجارية وتسهيل عبور البضائع والأشخاص الحدود من أجل دعم النمو في مواجهة المصاعب الناتجة عن انخفاض أسعار السلع الأولية. وقال صندوق النقد الدولي إن متوسط النمو في دول إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى سينخفض لأدنى مستوى له في نحو 20 عاما هذا العام إلى ثلاثة بالمئة في ظل المصاعب التي يواجهها مصدرو السلع الأولية والضغوط التي تتعرض لها الماليات العام للحكومات.

وقال أكينوومي أديسينا رئيس البنك الإفريقي للتنمية في مؤتمر صحفي في كيجالي عاصمة رواندا "مع تطويرنا للأسواق الإقليمية في إفريقيا .. سنقلل انكشاف إفريقيا على مخاطر تلك الصدمات المتعلقة بأسعار السلع الأولية العالمية". وشكلت التجارة فيما بين البلدان الإفريقية 11 بالمئة من إجمالي المعاملات مقارنة مع 40 بالمئة في آسيا و70 بالمئة في أوروبا.

وقال أديسينا إن هناك بعض المؤشرات الإيجابية إذ قفزت الاستثمارات الإفريقية-الإفريقية من عشرة مليارات دولار إلى 50 مليار دولار سنويا برغم أنه لم يحدد نطاقا زمنيا. غير أنه قال إن الرسوم العالية والحواجز الأخرى غير الرسوم مثل ضعف الطرق والسكك الحديدية والموانئ تعرقل التقدم.

وقالت راضية خان خبيرة شؤون إفريقيا لدى ستاندرد تشارترد بنك "إذا كان هناك استعداد حقيقي لإزالة تلك الحواجز التجارية .. فيمكن جني مكاسب تتعلق بالنمو بغض النظر عما يحدث في باقي العالم بسبب الأسواق الأوسع". وقال الرئيس الكيني أوهورو كينياتا إن بطء النمو في القارة ينبغي أن يكون حافزا لتعزيز العلاقات التجارية الإقليمية.

ومثل عدة بلدان إفريقية أخرى تبني كينيا خطا جديدا للسكك الحديدية لتسريع النقل بين العاصمة نيروبي وميناء مومباسا الرئيسي في البلاد. وسيتم مد الخط إلى أوغندا المجاورة وقد يتصل في نهاية المطاف برواندا. وقال رئيس أوغندا يووري موسيفيني في كمبالا يوم الخميس إن خط السكك الحديدية الجديد سيخفض تكلفة نقل حاوية من ساحل كينيا إلى بلده الذي لا يطل على شواطئ بحرية من 3500 دولار إلى 1500 دولار كما سيقلص مدة النقل من ثلاثة أيام إلى يوم واحد.

الرأي

* في ظل الأوضاع العالمية الحالية فإن محور التكامل ما بين الدول الإفريقية من خلال سياسات تهتم بتنمية الصادرات يجب أن يكون هدفا أساسيا لتحقيق تنمية حقيقية، فإفريقيا تمر بمرحلة كساد اقتصادي وصعوبات تتطلب ضرورة التعاون الإفريقي لمواجهة بطء التنمية في القارة السمراء، بالإضافة إلى مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية وفي ظل ضرورة الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة حتى يصبح النمو الاقتصادي مستداما.

* نؤكد على أن المحرك الأساسي للتنمية في إفريقيا سيكون تبادل اللقاءات وتكثيفها بين الفاعلين الاقتصاديين، وسيمكّن هذا الأسلوب من تيسير عدة أمور أخرى من بينها استغلال فرص الاستثمار المتاحة داخل البلدان الإفريقية.

* إن انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية الإفريقية يفتح مجالا واسعا أمام منتجاتها بتيسيرات كبيرة على صعيد الجمارك والضرائب وسهولة الانتقال وغيرها، ما يعد فرصة لمضاعفة الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق. كما أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمامها فرصة ذهبية في تصدير منتجاتها للأسواق الإفريقية، مستغلة الجهود التي تبذلها مصر لتوسيع نطاق التعاون مع الدول الإفريقية المختلفة.

* مع تزايد اهتمام القطاع الخاص والاتحادات الصناعية والتجارية في مصر بتوطيد علاقاتها الإفريقية، خاصة وأن الحكومة المصرية وقعت على اتفاقيات تجارية لتسهيل دخول المنتجات المصرية إلى الأسواق الإفريقية، ومنها كينيا وغيرها من دول القارة السمراء فيجب أن يتم اتخاذ خطوات جادة لتسهيل خطوات نقل البضائع ما بين الدول الإفريقية بقيادة مصر عن طريق إنشاء شبكة طرق برية ونهرية وتدشين خطوط ملاحية وجوية منتظمة وإقامة مراكز لوجستية يمثل المحور الرئيسي لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية.

* من الضروري أن تقوم مصر باتخاذ خطوات ثلاثة متكاملة لتنشيط التبادل التجاري مع إفريقيا تشمل تأسيس شبكة من المعارض التجارية في العواصم الإفريقية، بالإضافة إلى إقامة مراكز لوجستية مصرية بتلك المناطق لتوفير البضاعة الحاضرة مع ضرورة معالجة مشاكل النقل التي تمثل عائقا أساسيا خلال الفترة الحالية لزيادة حجم ومساحة الصادرات المصرية في الأسواق الإفريقية، خاصة وأنه لا توجد خطوط برية أو شبكات سكك حديدية أو خطوط ملاحية مصرية ترتبط بالمراكز الإفريقية التجارية مما يضعف التواجد التجاري المصري بها.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.